الإنتاج النباتي المساهم الأول في الإنتاج الزراعي لليمن

■ ،،خاص /الاقتصادية

أكدت دراسة أن الإنتاج النباتي يأتي في المرتبة الأولى من حيث مساهمته في الإنتاج الزراعي وتتصدر مساحة محاصيل الحبوب بنسبة ٥٥٪، وبلغ إنتاج الحبوب في عام ٢٠٠٨م حوالي ٧١٣٧٣٩ طناً مقارنة بحوالي ١,٩٨ مليـون طن في سنة ١٩٧٥م، مما يشير إلى أن تناقص المساحة المزروعة الكلية والمساحة المخصصة لإنتاج الحبوب وكميات إنتاج الحبوب خلال الثلاثين سنة الماضية.

وأوضحت الدراسة التي أعدها الدكتور ناصر العولقي أن مساحة الذرة الرفيعة شكلت نسبة ٥٨٪ من إجمالي المساحة المزروعة بالحبوب عام ٢٠٠٨م والقمح ١٦٪ والدخن ١٥٪ والشعير ٥٪ والذرة الشامية ٦٪. كما أن المساحة المزروعة على الآبار زادت من ٢٪ في عام ١٩٧٥ إلى ٤٠٪ في العام2000 م بينما المساحة المعتمدة على الأمطار انخفضت من ٨٥٪ إلى ٤٥٪ لنفس الفترة.

ووفقا للدراسة فقد بلغ إنتاج الحبوب في عام ٢٠٠٨م حوالي ٧١٣.٧٣٩ وبلغ الاستيراد من القمح في عام ٢٠٠٩ حوالي ٢.٧٨٩.١٣٠ طناً، أي أننا نعتمد على ٩٠٪ من استهلاك القمح على الواردات من الخارج. كما بلغت الكميات المنتجة من الخضراوات عام ٢٠٠٨ حوالي ١.٠٣٧.٢٤٦ طناً، أما الإنتاج من الفواكه فقد وصل عام ٢٠٠٨م إلى ٩٥٨.٩٧٧ طناً، وقد بلغ إنتاج البن لعام ٢٠٠٨م حوالي ١٨.٧٨٨ طناً وبلغ إنتاج السمسم ٢٣.٨٩٥ طناً عام ٢٠٠٨م، أما القطن فقد وصل إنتاجه إلى ٢٤.١١٥ طناً عام ٢٠٠٨، وزاد الإنتاج من الأعلاف عام ٢٠٠٨م إلى ٢.٠٠٠.٢٨٦ طناً.

وأشارت إلى أن هناك مشكلة كبرى تواجه القطاع الزراعي الغذائي في اليمن وتتمثل في الزيادة المضطردة في إنتاج القات واستهلاكه، حيث ارتفعت المساحة المزروعة من القات من أقل من ١٠٠٠٠ هكتار في أوائل السبعينات لتصل إلى ١٤٦.٨١٠ عام ٢٠٠٨م، وتكمن خطورة القات في استنزافه للمياه الجوفية ويستهلك حوالي ٣٠٪ من المياه الجوفية سنوياً. ووصلت قيمة القات المنتج عام ٢٠٠٨م حوالي ٢٤٦ مليار ريال بسعر المزرعة بينما وصلت قيمة الفواكه والخضراوات المزروعة عام ٢٠٠٨م حوالي ٢٧٦ مليار ريال وقيمة الحبوب ٩١ مليارا فقط. كما أن القات يوظف في عملية إنتاجه وتسويقه حوالي ٥٠٠ ألف شخص أو حوالي ١٦٪ من مجموع العمالة في البلاد.

وبينت الدراسة أن السياسات الحكومية في العديد من البلدان النامية ومنها اليمن ركزت على تحقيق التنمية عن طريق قطاعات إنتاجية وخدمية غير قطاع الزراعة، وكانت هذه السياسات ترمي إلى إحداث تنمية اقتصادية واجتماعية شاملة، وبذلك تستطيع أن تحقق نمواً ودخولاً مرتفعة يمكنها من استيراد ما تحتاجه من مواد غذائية، كما اتجهت السياسة الحكومية لدعم سياسات سعرية لصالح السكان في الحضر فوفرت أغذية رخيصة الثمن ومدعومة لسنين طويلة مما أثر سلباً على القطاع الزراعي وخاصة فيما يخص إنتاج الحبوب ومما يؤكد عدم الاهتمام الكافي بالقطاع الزراعي هو تدني الإنتاجية لمحاصيل الحبوب الغذائية في اليمن

وأشارت إلى أن من الأخطاء المهمة التي ارتكبتها السياسة الزراعية في اليمن على مدى السنوات الماضية هو عدم إعطاء الاهتمام اللازم لأهم التحديات التي تواجه القطاع الزراعي في اليمن ونقصد بذلك التوسع الكبير في زراعة القات واستنزاف المياه الجوفية لصالح القات والمنتجات الأخرى من الفواكه والخضروات، ومن أهداف السياسة الزراعية حالياً بلوغ مستويات عالية من الأمن الغذائي المعتمدة على الإنتاج الغذائي المحلي ومكافحة الفقر في المجتمع الريفي وتحقيق نمو مستدام في القطاع الزراعي وبمعدل نمو أكبر من معدل نمو السكان.

وأكد الدكتور العولقي أن السياسة الزراعية في المستقبل تتجه إلى زيادة إنتاج الحبوب وخصوصاً القمح والإنتاج الحيواني بغرض تحقيق الأمن الغذائي للسكان وإيجاد بدائل زراعية وغذائية منافسة للقات وزيادة الدخول المتولدة من الزراعة المطرية عن طريق تعزيز البحوث والإرشاد في المناطق المطرية. ولكن عندما ننظر إلى مكونات السياسة الزراعية الحالية لا نجد في حقيقة الأمر أن هناك تحولاً حقيقياً في هذه السياسة يمكن أن يؤدي إلى تطوير القطاع الزراعي بشكل ملموس وجعله قادراً على تلبية الاحتياجات الغذائية في المستقبل وأن يساهم في الحد من الفقر والبطالة في المجتمع الريفي لأنه من الواضح أن الحكومة لا تمتلك الإمكانيات المادية ولا تستطيع أن تنفذ القرارات والتشريعات التي من شأنها معالجة التحديات الكبيرة التي تواجه الزراعة اليمنية.

ولفت إلى أن السياسة الاستثمارية فيما يخص توزيع الاستثمارات في الخطط الخمسية المتلاحقة فقد أعطت الأولوية لقطاعات الخدمات الأساسية بينما كان نصيب القطاعات الإنتاجية كالزراعة منخفض جداً. ولم تقتصر ضآلة الاستثمارات في التنمية الزراعية على القطاع العام فحسب بل امتدت إلى القطاع الخاص أيضاً.

وقد طبقت الحكومات المتعاقبة العديد من التدخلات السعرية، كما قامت الحكومة بدعم مدخلات الإنتاج الزراعي من أسمدة وبذور وتقاوي وأيضاً دعم أسعار الديزل، ولكن هذا النوع من السياسة السعرية الزراعية لم يؤد إلى زيادة الإنتاج المحلي من الحبوب كالقمح بل أدى إلى زيادة إنتاج الخضراوات والفواكه والقات، كما أدى إلى استنزاف المياه الجوفية. ومن المؤسف حقاً أن الحكومة كانت تنفق مئات الملايين من الدولارات سنوياً لدعم أسعار القمح والدقيق المستورد ولكنها لم تقدم الحوافز المؤدية إلى زيادة الإنتاج المحلي من الحبوب وهي السلع الرئيسية للاستهلاك من الغذاء.

ووفقا للدراسة فقدتم إنشاء صندوق تشجيع الإنتاج الزراعي والسمكي في عام ١٩٩٣م بغرض دعم القطاع الزراعي والسمكي. وأنشئ الصندوق بموجب القانون رقم (٦) لسنة ١٩٩٣م، ويهدف الصندوق إلى العمل على دعم وتشجيع زيادة الإنتاج الزراعي والسمكي. وقد بلغ إجمالي ما أنفقه الصندوق لدعم وتمويل الإنتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني مبلغاً وقدره ١٧,١٤٩ مليار ريال موزعة على مجالات زراعية متنوعة، وقدم الصندوق قروضاً ميسرة لشراء مستلزمات ومدخلات الإنتاج الزراعي كالحراثات والأسمدة بمبلغ وقدره ٢,٧ مليار ريال وفي مجال التسويق الزراعي قدم الصندوق عبر بنك التسليف التعاوني والزراعي مبلغاً وقدره ١,١ مليار ريال لإنشاء بعض البنى التحتية الخاصة بإعداد وتحضير المنتجات الزراعية للتصدير.

كما قدم الصندوق قروضاً ميسرة بواسطة بنك التسليف التعاوني والزراعي بمبلغ ٩٣٠ مليون ريال للمساهمة مع الجمعيات التعاونية في مجال تسمين العجول والأغنام وتشجيع التربية المنزلية للأبقار والأغنام لصالح الأسر الفقيرة. وموّل الصندوق إنشاء مسلخ للدواجن بمبلغ وقدره ١,١مليار ريال في معبر، محافظة ذمار ولكن المشروع تعثر. وقدم الصندوق مبلغاً ٢,٥ مليار ريال لتعلية رأس مال بنك التسليف التعاوني والزراعي. وصرفت مبالغ أخرى لبنك التسليف التعاوني والزراعي لتخفيض نسبة الفائدة على القروض الزراعية. ولدعم البناء المؤسسي قدم الصندوق ٢٪ من إيراداته المحصلة للاتحاد التعاوني الزراعي للمساهمة في مشاريع الجمعيات الزراعية.

كما بلغ إجمالي ما أنفقه الصندوق لدعم قطاع الأسماك حوالي ٥,٢ مليار ريال لتوفير قوارب الصيد وإنشاء مراكز التسويق وتوفير ثلاجات التبريد للأسماك وتحديث مصانع تعليب الأسماك وغيرها من المشاريع السمكية. وقام الصندوق بتمويل عدد من مشروعات الري كالسدود والحواجز وخزانات حصاد المياه والكرفانات وبلغ إجمالي المنشآت المائية الممولة من الصندوق ١٦٠٨ منشأة وبمبلغ وقدره ٣٠ مليار ريال. وقدم الصندوق للمجالس المحلية حوالي ٥,١ مليار ريال بناء على قانون السلطة المحلية الذي ينص على توريد ٣٠٪ من إجمالي موارده المحدودة في قانون إنشائه للمجالس المحلية.

تحصيل ١٧٦,٤ مليار ريال من إيرادات الجمارك والضرائب والعوائد الأخرى للعام ٢٠١٠م

■ ،،صنعاء /سبأ

ارتفع إجمالي الإيرادات من الرسوم الجمركية والضرائب والعوائد الأخرى التي حصلتها مصلحة الجمارك خلال العام الماضي إلى ١٧٦ مليارا و٤٠١ مليون ريال مقارنة بـ ١٤٨ مليارا و٣٥٨ مليون ريال في العام ٢٠٠٩ بنسبة زيادة ١٩٪ .

وأوضح تقرير صادر عن مصلحة الجمارك حصلت /سبأ/ على نسخة منه أن إجمالي إيرادات الرسوم الجمركية المحصلة خلال تلك الفترة بلغ ٦٥ مليارا و٤٨٣ مليون ريال من إجمالي الإيرادات المحصلة وبزيادة عن الربط المقرر بمبلغ سبعة مليارات و٢٩٣ مليون ريال وعن العام ٢٠١٠ بمبلغ ٨ مليارات و٥٨٩ مليون ريال وبنسبة نمو قدرها ١٥٪. ولفت التقرير إلى أن إجمالي ما حصلته مصلحة الجمارك من رسوم لصالح مصلحة الضرائب وجهات حكومية أخرى خلال نفس الفترة بلغ ٧٩ مليارا و١٩٣ مليون ريال.

وبين التقرير أن الرسوم المعفاة نهائيا ارتفعت خلال العام الماضي إلى ٢٨ مليارا و٩٦ مليون ريال مقارنة بـ ٢٤ مليارا و٢٣٧ مليون ريال في العام ٢٠٠٩م، كما ارتفعت رسوم الإدخال الموقت إلى ٣ مليارات و٦٢٩ مليون ريال مقارنة بمليارين و٩٤٦ مليون ريال .

وتناول التقرير الواردات المستوفاة والمعفاة والإدخال المؤقت خلال نفس الفترة .. مبينا أن إجمالي قيمة تلك الواردات بلغ تريليونا و٧٦٦ مليارا و٢٦٦ مليون ريال مقارنة بتريليون و٤٢٧ مليارا و٨٣٠ مليون ريال في العام ٢٠٠٩ وبزيادة بلغت ٣٣٨ مليارا و٢٩٦ مليون ريال وبنسبة نمو تبلغ ١٩٪.

وأشار إلى أن قيمة الواردات المستوفاة بلغت تريليونا و١٧ مليارا و٤١٤ مليون ريال، فيما بلغت قيمة البضائع المعفاة والإدخال المؤقت ٦٥٩ مليارا و٨١٢ مليون ريال مقارنة بـ ٥٤٨ مليارا و٣٥٠ مليون ريال في العام ٢٠٠٩ بنسبة زيادة بلغت ٢٠٪.

إفراغ ٥٥ ألف طن من القمح بميناء عدن

■ ،،عدن/سبأ

أفرغت أمس في ميناء عدن ٥٥ ألف طن من مادة القمح أقلتها السفينة التركية الجزنور سيبس.

وأوضحت إحصائية عن حركة النشاط الملاحي اليومي لميناء عدن أن شحنة القمح مخصصة لصوامع الغلال وجزء منها للتسويق المحلي.

إلى ذلك صدرت أمس شحنة من الأسماك المجمدة تبلغ ٢٠٠ طن إلى لبنان وماليزيا والصين وهونج كونج والأردن.

كما رست في ميناء الحاويات ناقلة الحاويات العملاقة ايفي جرين الألمانية قادمة من إحدى الموانئ الهولندية، حيث أفرغت ٢٢٧ حاوية بضائع وواردات متنوعة وأقلت على متنها ٣٧ حاوية قطن إلى ايطاليا والصين.

مناقشة سير أعمال صندوق النظافة بعدن

■ عدن/سبأ

ناقش مجلس إدارة صندوق النظافة وتحسين المدينة بعدن في اجتماعه أمس برئاسة أمين عام المجلس المحلي بالمحافظة عبدالكريم شائف جملة من الموضوعات ذات العلاقة بالأنشطة والخدمات التي ينفذها الصندوق بمدينة عدن في المرحلة الراهنة.

وأقر المجلس توجيه مذكره إلى رئاسة الوزراء لدعم ميزانية الصندوق وبخاصة على صعيد مرتبات العمال.

كما اقر الاجتماع الذي حضره المدير التنفيذي للصندوق المهندس قائد راشد انعم متابعة إجراءات تثبيت العمال لدى وزارة الخدمة المدنية والتأمينات.